الظَّـــرْفُ

خَصَائِصُهُ ؛ وَتَوْظِيفُهُ النَّحْوِيُّ

تأليـــف
الدكتور / المتولى على المتولى الأشرم
أستاذ اللغويات المساعد
فى جامعة الأزهر

مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، أحمده حمد الشاكرين ، وأصلي وأسلم على النبي الأمين، سيدنا محمد صفوة الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد .....

فإن المادة التى يرتكز عليها علم النحو مستنبطة من فصيح العربية المتمثل فى أسلوب القرآن الكريم ؛ وفى نصوص الأدب القديم ؛ شعره ونثره ، وقد التزم النحويون فى تصنيف النحو وتقعيد قواعده بنظام معين يكاد يطرد فى معظم مصنفاتهم ، وبخاصة المتأخرة منها ، وهو نظام الأبواب النحوية ، ذلك النظام الذى يتشكل فى إطار التركيب النحوى القائم على نظم الكلمات فى جمل ؛ وتأليفها حسب ضوابط الصناعة النحوية وقواعدها المحددة مع مراعاة الأحكام النحوية لكل كلمة من المفردات التى يتكون منها التركيب فى مختلف الجمل ، بحيث تكتسب الكلمة المركبة معنى معينا داخل سياق هذا التركيب .

فما تكتسبه الكلمة من خلال ارتباطها بغيرها فى تراكيب معتمدة على ضوابط الصناعة النحوية وقواعدها ؛ يعرف عند النحويين القدامى بـ "**المعانى النحوية**"، وذلك مستنبط من قول أبى القاسم الزجاجى : (**إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة ؛ جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى ؛ فقالوا:" ضَرَبَ زَيْدُ عَمْرًا " ؛ فدلوا برفع " زَيْدٍ " على أن الفعل له ؛ وبنصب "عَمْرٍو " على أن الفعل واقع به ، وقالوا: "ضُرِبَ زَيْدٌ " ؛ فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع " زَيْدٍ " على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول به قد ناب منابه ، وقالوا: "هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ " ؛ فدلوا بخفض " زَيْدٍ " على**

إضافة إليه ، وكذلك سائر المعانى ...) [١].

كما يرشد إلى ذلك قول الشيخ عبد القاهر الجرجانى :(... **وأما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك ؛ لأنك تقتفى فى نظمها آثار المعانى ؛ وترتبها على حسب ترتيب المعانى فى النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض**) [٢].

من ذلك ندرك أن المعانى النحوية يعنى بها توظيف الكلمات فى التراكيب النحوية المختلفة ؛ إذ إنها قائمة على وجود علاقات تربط كلمات جملة نحوية بعضها ببعضها الآخر ؛ وترتبها حسب قواعد النحو وضوابطه داخل سياق نظم هذه الكلمات فى الجملة المنظومة ، ومن ثم عبر عنها المحدثون بمصطلح: " **الوظائف النحوية**"، والكلمة فى سياق التركيب يثبت لها حقائق نحوية نتيجة لمراعاة الروابط والعلاقات بين المعانى النحوية المجردة ؛ بغض النظر عن المعانى الدلالية للكلمات التى يتكون منها التركيب ، وتوضيح ذلك فى الاسم المشتغل عنه فى نحو: " **زَيْدًا ضَرَبْتُهُ** " وهو:" **زَيْدًا** "، فإنه إذا روعى المعنى النحوى لا يتطلب تقدير فعل ناصب ؛ لأن الضمير "**الهاء** " فى " **ضَرَبْتُهُ** "يعود عليه ولأنه – باعتماد المعنى الدلالى – هو الذى وقع عليه الضرب ، أما إذا روعيت الضوابط والقواعد النحوية المصطلح عليها ؛ وروعيت الأحكام النحوية لكل كلمة من جملة :" **زَيْدًا ضَرَبْتُهُ** " وخصائصها ؛ فإنه يجب تقدير فعل للمشتغل عنه :" **زَيْدًا**" ؛ إذ إن الفعل "**ضَرَبَ**" من خصائصه وأحكامه أن يتعدى إلى مفعول به واحد ، وقد تعدى إلى ضمير الاسم المتقدم :" **زَيْدًا**" فاشتغل عنه بالعمل فى هذا الضمير ، فاستوفى بذلك ما يقتضيه من التعدى ، فلا يجوز أن يعمل فى ذلك الاسم المتقدم ؛ بل يجب أن يضمر له فعل من جنس الفعل الذى اشتغل عنه بالعمل فى ضميره ، ومن ثم أطلق

---

[١] الإيضاح فى علل النحو ؛ للزجاجى : ص٦٩ ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك .

[٢] دلائل الإعجاز : ص٥١، تحقيق / السيد محمد رشيد رضا .

على هذا الإجراء النحوى مصطلح : "**الاشتغال**"[1] ، ويعد هذا المصطلح ظـاهرة نحوية ، وكذلك ما كان على شاكلته .

من ذلك ندرك أن **الظواهر النحوية** هى الثوابت التى تتحقق بمراعـاة الـروابط والعلاقات بين الوظائف النحوية المجردة ؛ والمواقع المختلفة لكل وظيفـة ؛ فـى سياق التراكيب النحوية .

هذا ... والمنهج الذى اعتمده النحويون فى تصنيف الأبواب النحوية مؤسس على مراعاة نوع المعنى الوظيفى للكلمة ، مع مراعاة طبيعة عملها فى الجملة ؛ مـن حيث دورها فى تكوين جملة نحوية بمقاييس علم النحو ، و- أيضا - مع مراعاة الظواهر النحوية المختلفة .

فالنحوى يبدأ مصنفه - عادة - بالحديث عن الكلام وأقسامه وأحكام كل قسم منها؛ وعن خصائصه ، ثم ينتقل إلى التصنيف فى التراكيب النحوية فيتنـاول وصـفها وقوانين نظمها ؛ وتحديد العلاقات بين مفرداتها ، حيث يخصص لكـل ظـاهرة نحوية بابا مستقلا يفصل - فيه- القول عن خصائصها وأوضاعها النحوية ؛ من حيث الضابط والإعراب والرتبة والحذف والتقدير ، وغير ذلك مـن الوظـائف النحوية المختلفة .

وقد تتردد ظاهرة نحوية واحدة فى أكثر من تركيب ؛ مما يترتب عليـه تنـوع المعانى المكتسبة من هذه الظاهرة ، وذلك خاضع لطبيعة التركيب الذى ترد فيه، ومن ثم تتجاوز الباب الذى خصص لها إلى أبواب أخرى ، ولعل أوضـح مثـال لذلك **ظاهرة الظرف** ؛ حيث وردت دراسته متداخلة فى أبواب متفرقة ، وتنوعـت وظائفه النحوية ، لذلك يتسع فيه النحويون ؛ وفى الجار والمجرور مالا يتسـعون فى غيرهما .

فالظرف باعتبار كونه ظاهرة نحوية أفرد له باب مستقل ؛ وهو باب :" **المفعـول فيه**"، ولتعدد المعانى المكتسبة منه وتنوع وظائفه النحوية باختلاف التراكيب التى

---

[1] انظر شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٢/٣٠ ، ٣١ .

يرد فيها دخل ضمن أبواب أخرى، وهى:" **باب الاسم الموصول**" و "**باب المبتدإ والخبر**" و"**باب النواسخ**" و"**باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول**" و" **باب ما لم يسم فاعله (النائب عن الفاعل)**" و"**باب الإضافة**" و "**باب النعت**" ؛ وغيرها ، فبذلك يجد الباحث مشقة إذا أراد أن يلم بأحكام الظرف؛ إذ إنه لا يتوفر له ذلك إلا إذا سعى جاهدا وراء الأبواب التى ضمنت الظرف؛ يجمع شعثها؛ ويضم متفرقها، ومن ثم بدا لى أن ظاهرة **الظرف** جديرة بأن تستقل بها دراسة مفصلة توفى حقها من البسط والإيضاح والتهذيب ، بحيث يتمكن الباحث من الوقوف على أحكام الظروف وخصائصها دون عناء أو مشقة، ويكون فى غنى عن تتبعها فى الأبواب التى تجاوزت إليها باب "**المفعول فيه**" ، فقصدت إلى دراسة الظرف لعلى أضيف ما يكون إكمالا لجهود سابقة ؛ أو إيضاحا لملامح غامضة ؛ أو تحديدا لمسار فى هذا المضمار، وتحقيقا لهذا القصد عقدت العزم على صرف الهمم إلى جمع شتات الظروف المتناثرة فى الأبواب التى شملتها ؛ واستصفاء ما يجدر الأخذ به من أحكامها وخصائصها ، مستهديا – فى ذلك كله- بأقوال علماء النحو الأفاضل من مصادرها الأصلية ، ومستخلصا أفضل الآراء بدقة وأناة ، والأمل كبير فى أن يحالفنى التوفيق فيما إليه قصدت ، وأن أضيف إلى المكتبة العربية بهذه الدراسة إضافة نافعة ، والله من وراء القصد ، هو حسبى ، وبه اعتصم ، وعليه أتوكل .

هذا... وتتشكل الدراسة –إن شاء الله – من أربعة فصول على النحو التالى :

* **الفصل الأول : التعريف بالظرف ؛ وبيان أنواعه .**
* **الفصل الثانى : أقسام الظروف ، وخصائصها.**
* **الفصل الثالث : الظروف المبنية ؛ وأحوالها .**
* **الفصل الرابع : الظروف عاملة ؛ ومعمولة ؛ وما يقتضيه ذلك من أحكام .**

تتبع هذه الفصول – إن شاء الله تعالى – بخاتمة توجز – فى خلالها – أبرز النتائج التى أسفرت عنها الدراسة ، وعلى الله قصد السبيل .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

******

الفصل الأول

التعريف بالظرف ؛ وأنواعه

أولا : التعريف بالظرف

أ – الظرف فى عرف أهل اللغة .

الظرف – فى اللغة – يطلق على **الوعاء** [١] ، فالأوانى تسمى ظروفا لأنها أوعية لما يجعل فيها ، فيقال: " **ظرف الزيت**" و"**ظرف الماء**" ، ومنه: "**رَجُلٌ ظَرِيفٌ**" ؛ لأنه وعاء لكل ما يستحسن [٢] ، قال ابن منظور : (... **وقالوا:" إِنَّكَ لَغَضِيضُ الطَّرْفِ نَقِيُّ الظَّرْفِ "؛ يعنى بالظرف وِعَاؤُهُ** ...) [٣] ، ونقل عن أبى حنيفة أنه قال: **إِنَّ أَكِنَّةَ النَّبَاتِ كُلُّ ظَرْفٍ فِيهِ حَبَّةٌ** ، فجعل الظرف للحبَّة [٤] .

وقيل لأسماء الزمان والمكان ظروفا لأن الأفعال تقع فيها وتحلها ولا تؤثر فيها ، فهى كالإناء والحال فيه غيره ، ومن ثم سماها بعضهم :" **أَوْعِيَةً**" [٥] ، وسماها الفراء وأصحابه : "**مَحَالاً**" ، فى حين سماها الكسائى وأصحابه : " **صِفَاتٍ**" ،

---

[١] انظر : لسان العرب ٢٧٤٨/٤ ؛ والقاموس المحيط ٦٥/٣ .

[٢] انظر : شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٤١/٢ ؛ وشرح عيون الإعراب ؛ لأبى الحسن المجاشعى : ص١٣٦ ، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح سليم .

[٣] انظر: لسان العرب ٢٧٤٨/٤ .

[٤] انظر المرجع السابق .

[٥] انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ؛ لأبى البقاء العكبرى ٢٧١/١ ، تحقيق/ غازى مختار طليمات ؛ وأسرار العربية ؛ لأبى البركات الأنبارى : ص١٠٦ ، تحقيق الدكتور/ محمد حسين شمس الدين .

أما تسميتها بـ "**الظروف**" فهو ما اصطلح عليه البصريون [١] .

ب – الظرف فى اصطلاح النحويين :

اصطلح النحويون على أن الظرف يطلق على كل اسم يراد فيه معنى حرف الجر: " **فى**" ؛ على وجه يصح إظهاره معه [٢] ، وقد ورد عنهم – فى تحديد الظرف– أكثر من عبارة ، ولعل أكمل تحديد له ما أورده ابن هشام الأنصارى فى كتابه :" **أوضح المسالك** " ، حيث عرفه بعبارة شاملة لمضمون عبارات أخرى ذكرت فى تعريفه ؛ جامعة لكل أنواعه ؛ مانعة غيره من أن يختلط به ، وذلك قوله : (**الظرف: ما ضُمِّنَ معنى " فى" باطراد من اسم وقت أو مكان ؛ أو اسم عرضت دلالته على أحدهما ؛ أو جار مجراه .**)[٣]

*** شرح هذا التعريف .**

قول ابن هشام :(**ما ضُمِّنَ معنى" فِى**") يريد به ما ضمن أصل معانى "**فِى**" الجارة ، وهى "**الظرفية** " ؛ إذ إن أصل وضعها للظرفية في الزمان والمكان ؛ إما حقيقة كما في نحو قول الله – تعالى–:" **وَاذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ** " [٤] ؛ وكما في نحو قوله –تعالى–: " **غُلِبَتِ الرُّومُ فِى أَدْنَى الْأَرْضِ** " [٥] ، وإما مجازاً

---

[١] انظر : الأصول فى النحو ؛ لابن السراج ٢٠٤/١ ، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى ؛ وارتشاف الضرب ؛ لأبى حيان الأندلسى ٢٢٥/٢ ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ؛ والإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ؛ الأنبارى ٥١/١ ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة المكتبة العصرية ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٨٣/٢ ، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد .

[٢] انظر : الأشباه والنظائر فى النحو ؛ للسيوطى ١٢٤/١ ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ؛ وأسرار العربية : ص١٠٥ .

[٣] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ لابن هشام ٢٣١/٢ ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد .

[٤] سورة البقرة : من الآية ٢٠٣ .

[٥] سورة الروم : الآية الثانية وبعض الآية الثالثة .

كما فى نحو قوله – تعالى –: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ " [١]؛ وكذلك قوله – تعالى– : " ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً " [٢] ، ومن ذلك نحو قولنا :" النَّظَرُ فِي تَارِيخِ الصَّحَابَةِ عِظَةٌ وَاعْتِبَارٌ".

فالظرفية أصل معانى "فِى" ، ولم يثبت لها سيبويه غيرها ؛ وإن كان عبر عن الظرفية بمعناها اللغوى ؛ إذ قال: (... **وأما "فِىْ" فهى للوعاء ..**) [٣]، وكذلك عبر كل من **المبرد** [٤] **وابن السراج** [٥] **والزبيدى** [٦] **وابن عصفور** [٧] **والمالقى** [٨] ، وغيرهم، وقد نص المالقى على أن "فِى" تجئ بمعنى حروف أخر؛ وعند التحقيق ترجع إلى معناها الأصلى ؛ وهو **الظرفية** [٩] ، وهذا ما عزاه المرادى لجمهور البصريين ، فقد نص على أن سيبويه والمحققين من أهل البصرة ذهبوا إلى أنَّ "فِى" لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازا ، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه[١٠] .

---

[١] سورة البقرة : من الآية ١٧٩ .

[٢] سورة البقرة : من الآية ٢٠٨ .

[٣] الكتاب ؛ لسيبويه ٢٢٦/٤ ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون .

[٤] انظر المقتضب ؛ لأبى عباس المبرد ٤٥/١ ، ٤٦ و ١٣٩/٤ ، تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة .

[٥] انظر الأصول فى النحو ٤١٢/١ .

[٦] انظر كتاب الواضح فى علم العربية؛ للزبيدى : ص٣٠١ ، تحقيق الدكتور/ أمين على السيد

[٧] انظر المقرب ؛ لابن عصفور ٢٠١/١ ، تحقيق الدكتور/ أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى .

[٨] انظر رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ؛ للإمام أحمد ابن عبد النور المالقى : ص٣٨٨ ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط .

[٩] انظر المصدر السابق .

[١٠] انظر الجنى الدانى فى حروف المعانى ؛ لابن أم قاسم المرادى : ص٢٥٢ ، ٢٥٣ ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة؛ والأستاذ/ محمد نديم .

وتضمن الاسم الظرفية يراد به : إشارة الاسم المضمن معنى "فِى" إلى الظرفية من غير أن يتضمن لفظ الحرف "فِى" ؛ أو ينوب عنه فى أداء معناه أو عمله ؛ أو يكتسب شيئا بهذا التضمين ؛ إذ إنه ضمن معنى"فِى" دون لفظها ؛ لكونها مقدرة فى نظم الكلام وتؤدى معناها بنفسها محذوفة لا أن معناها انتقل للظرف فيؤدى هذا المعنى ؛ وتصير"فِى" غير منظور إليها كـ"مَتَى" و"أَيْنَ" و"كَيْفَ" ؛ حيث تضمنت هذه الأسماء ونحوها معنى "**همزة الاستفهام**" ؛ وصارت هذه الهمزة غير منظور إليها لكونها لم يجز إظهارها مع هذه الأسماء ، ولذلك وجب بناء أسماء الاستفهام وما كان على شاكلتها من الأسماء ، أما تضمن الظرف معنى "فِى" فليس كذلك – كما ذكر-؛ بدليل أنه يجوز إظهارها مع لفظه ، ففى نحو :" قُمْتُ الْيَوْمَ" و"جَلَسْتُ مَكَانَكَ" يراد معنى "فِى" دون لفظها وإن لم تذكر ؛ بدليل جر الضمير العائد على "**الْيَوْم**" و"**مَكَانَكَ**" بـ"**فى**" المظهرة في نحو "الْيَوْمَ قُمْتُ فِيهِ" و"مَكَانَكَ جَلَسْتُ فِيهِ" ، ومن ثم يصح إظهارها مع لفظ "**الْيَوْم**" –و– "**مَكَان**" ونحوهما ؛ إلا إذا كان من الظروف التى لا تتصرف كـ "**عِنْدَ**" ونحوها فإنه يمتنع إظهار "فِى" ، فيقال :"قُمْتُ فِى الْيَوْمِ" و:"جَلَسْتُ فِى مَكَانِكَ " ، ولا يقال: "جَلَسْتُ فِى عِنْدِكَ" ، فلذلك كله وجب أن تكون الظروف **معربة** على أصلها [١] .

والحاصل أن تضمن الاسم معنى الحرف **على نوعين** [٢] :

أحدهما : أن يخلف الاسم الحرف على معناه ، بأن يصير مؤديا معنى الحرف بجوهره ، ويطرح هذا الحرف غير منظور إليه ؛ بمعنى أن يكون غير ملاحظ فى نظم الكلام ، وذلك كتضمن "**مَتَى**" معنى "**همزة الاستفهام**" و"**إن الشرطية**" وهذا النوع **يقتضى** بناء الاسم المضمن معنى الحرف .

---

[١] انظر : الأصول فى النحو ١٩٠/١ ؛ وأسرار العربية : ص١٠٦ ؛ وشرح عيون الإعراب : ص ١٣٦ ؛ وشرح المفصل ؛ لابن يعيش ٤١/٢ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٨٤/٢ .

[٢] انظر – فى ذلك – الأشباه والنظائر فى النحو ١٢٥/١ ؛ وحاشية الصبان ١٨٦/٢ .

والآخر : ألا يؤدى الاسم معنى الحرف بجوهره ، وإنما يشير إليه ، ويكون الحرف منظورا إليه ؛ ملاحظا فى نظم الكلام ؛ يؤديه هذا الحرف محذوفا ؛ إذ الأصل – فى الوضع– إظهاره ، ولذا يصح أن يظهر مع الاسم المضمن معناه، ويتمثل هذا النوع في تضمن الظرف معنى حرف الجر"فِى" ففى نحو "قُمْتُ الْيَوْمَ" و:"قُمْتُ أَمَامَكَ" ؛ القيام واقع فى اليوم – و– فى الأمام وهذا النوع لا يقتضى بناء الاسم الْمُضَمَّنِ معنى الحرف ، بل يبقى معربا على أصله .

وقيل : أن هذا النوع لا يعد من تضمين الاسم معنى الحرف ، قال أبو البقاء العكبرى: (..**ولم يُبْنَ الظرف لأنه لم يتضمن معنى "فى " بدليل صحة ظهورها معه ، ولو كان متضمنا معناها لم يصح إظهارها معه كما لا يصح ظهور الهمزة مع "أَيْنَ" و"كَيْفَ" وإنما حذفت "فِى" للعلم بها .**) [١] وفرق ابن يعيش بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له ، ونص على أن الظرف ليس متضمنا معنى"فِى" وإن كانت محذوفة من اللفظ فإن ذلك لضرب من التخفيف فهى في حكم المنطوق به؛ بدليل جواز ظهورها مع لفظ الظرف [٢] ، ونقل السيوطى عن ابن الحاجب أنه نص على أن الظرف لم يكن من التضمين ، وإنما هو من التقدير ؛ إذ أن التقدير يكون على وجه يصح إظهار الحرف مع الاسم الذى ضمن معناه ، كما فى نحو: "خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ" ؛ فإن "يوم" منصوب بتقدير "فِى" لا لكونه ضمن معناها .[٣]

والواقع أن الخلاف فى هذا الشأن لفظى لا يترتب عليه اختلاف فى أحكام الظرف .

هذا .. وعبارة (**ما ضمن معني "فِى" **) جنس في التعريف يتناول الظرف ، ويتناول نحو:" **الدَّارَ** – و– **وَالْبَيْتَ** – و– **السَّهْلَ وَالْجَبَلَ**" ؛ فى نحو: "دَخَلْتُ الدَّارَ" و "سَكَنْتُ الْبَيْتَ" ؛ وقولهم: "مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ" ويتناول نحو : "أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ "

---

[١] اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٧١/١ .

[٢] انظر شرح المفصل ٤١/٢ .

[٣] انظر الأشباه والنظائر ١٢٤/١ .

في قوله- تعالى-:"**وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ**"[١] ؛ على أن التقدير: وتَرْغَبُونَ فِي نِكَاحِهِنَّ لِجَمَالِهِنَّ وَمَالِهِنَّ [٢]، كما يتناول- أيضا - **الحال** ، فهى بمعنى "**فِي**" ؛ إذ إنها بتقدير:"**فِى حَالِ كَذَا**" [٣].

* وقول ابن هشام - **في** التعريف المذكور -: (**باطراد**) يراد به الاسم الذى يكون تَضَمُّنُ معنى "**فِى**" - أى : الظرفية - فيه غير مختص بحدث دون حدث ؛ ولا بعامل دون عامل ؛ ولا باستعمال دون استعمال ؛ بمعنى أنه غير مختص بوقوعه غير خبر دون وقوعه خبرا ، ففى نحو:" صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ "و" اعْتَكَفْتُ عِنْدَ الْمِحْرَابِ" تضمن "**يوم**" و"**عند**" معنى "**فِى**" **باطراد**" ؛ لأنه لا يختص بحدث دون حدث ؛ إذ إنه يصح أن يقال :"قَرَأْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ" -و- "صَلَّيْتُ عِنْدَ الْمِحْرَابِ" ، ولا يختص بالوقوع غير خبر ؛ إذ إنه يجوز أن يقع خبرا فيقال:" الاِعْتِكَافُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ "و" الصَّلَاةُ عِنْدَ الْمِحْرَابِ ". [٤]

* من ذلك ندرك أن قيد :"**باطراد**" يخرج به كل اسم ضمن معنى "**فِى**" ولا يتعدى إليه كل فعل ، وإنما اختص بعامل دون عامل ، أو اختص باستعمال دون استعمال، وذلك نحو: " **البيت**" و"**الدار**" و"**السهل والجبل**" ؛ إذا نصب كل منها على معنى "**فِى**" ؛ نحو:" سَكَنْتُ الْبَيْتَ" و"دَخَلْتُ الدَّارَ" و"مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ" ، فلا تعد هذه الأسماء ظروفاً وإن كانت بمعنى "فِى" وهو الظرفية ؛ لأنها لا تنصب على هذا المعنى إلا بما سمع معها من الأفعال الواقعة فيها ؛ وهى: الفعل "**سَكَنَ**" فى

---

[١] سورة النساء : من الآية ١٢٧ .

[٢] هذا التقدير أحد تقديرين فى قول الله - تعالى - : " وترغبون أن تنكحوهن " ، والتقدير الآخر - والله أعلم - : "وترغبون عن نكاحهن لقبحهن وفقرهن" (انظر الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ؛ للسمين الحلبى ٤٣٤/٢ ، بتحقيق الشيخ/ على محمد عوض ؛ وآخرين.

[٣] انظر : أوضح المسالك ٣٦١/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٩/٢ .

[٤] انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ؛ لابن مالك ٤١٠/١ ، ٤١١ ، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدورى .

نصب "الْبَيْتَ" والفعل "دَخَلَ" فى نصب " الدَّارَ"، فلا يقال :"جَلَسْتُ الْبَيْتَ"- أو- الدَّارَ" ؛ ولا : مَكَثْتُ الْبَيْتَ- أو- الدَّارَ "؛ ويراد: "فيهِمَا"، ولا يقع كل منهما خبرا، إذ لا يقال: "زَيْدٌ الْبَيْتُ" ولا :"زَيْدٌ الدَّارُ "، و- أيضا – نصب "السَّهْلَ والْجَبَلَ " مختص بالفعل "مُطِرَ" – بالبناء للمفعول – دون غيره ، ولا يقاس عليهما لا فى الفعل ؛ ولا فى الأماكن ، فلا يقال :" أُخْصِبْنَا السَّهْلَ والْجَبَلَ"؛ ولا :" مُطِرْنَا الْقِيعَانَ والتُّلولَ "، وإنما يقتصر – فيهما – على ما سمع ، ولا يزاد عليه إلا ما عضد بسماع ممن يوثق به . (١)

إذن الأسماء :"الْبَيْتَ" و:" الدَّارَ" و:" السَّهْلَ وَالْجَبَلَ" ونحوها مما سمع انتصابه على معنى "فِى" بالواقع فيه تخرج من حد الظرف بقيد "باطراد" ، فكل منها اسم جامد وليس بظرف – على الأرجح –، وهى منصوبة باتفاق ، وفى توجيه النصب – فيها- ثلاثة مذاهب :

[أحدها] : أنها منتصبة على المفعول به مجازا ؛ بعد التوسع بحذف الجار إذ الأصل: " سَكَنْتُ فِى الْبَيْتِ" و "دَخَلْتُ فِى الدَّارِ" و"مُطِرْنَا فِى السَّهْلِ وَالْجَبَلِ" ، فلما حذف حرف الجر "فِى" نصب ما بعده على المفعول به توسعا ، وهذا مذهب الفارسى (٢)؛ وابن مالك وقد عزاه لسيبويه (٣)، وصححه الأنبارى (٤)، وابن الحاجب (٥) ، واختاره ابن الناظم ؛ إلا أنه زعم أن قيد "باطراد" لا يحتاج إليه على هذا المذهب ، واحتج بأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل

---

(١) انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٠٠ ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ؛ والدكتور/ محمد بدوى المختون ، وانظر – أيضاً – ارتشاف الضرب ٢/٢٢٥ ؛ وهمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ؛ للسيوطى ٢/١٠٢ ، تحقيق/ أحمد شمس الدين .

(٢) انظر المقتصد فى شرح إيضاح الفارسى ؛ للشيخ/ عبد القاهر الجرجانى ١/٦٤٣ ، تحقيق الدكتور/ كاظم البحر مرجان .

(٣) انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٤) انظر أسرار العربية : ص ١٠٧ .

(٥) انظر شرح كافية ابن الحاجب ؛ للإمام الرضى ٢/١٥ ، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب .

عليه ؛ لا بوقوعه فيه ، ومن ثم لم تكن هذه الأسماء ونحوها مضمنة معنى "فِى" ، وإذا كان الأمر كذلك فلا حاجة للاحتراز عنها بالقيد المذكور ؛ لأنها تخرج من حد الظرف بعبارة :" ما ضمن معنى (فِى)" .[١]

والحاصل أن هذا الرأى **لابن الناظم** مبنى على أن هذه الأسماء ونحوها تضمنت لفظ "فِى" وليس معناها ، فهو إذن تَضَمُّنُ لفظى لا معنوى ، ويرجع ذلك إلى أنه يرى أن التضمن اللفظى يراد به ما يعم وجود لفظ "فِى" أو ملاحظتها بعد حذفها على سبيل التوسع ؛ والتَّضَمُّنُ المعنوى يراد به الإشارة إلى معنى "فِى" من غير توسع بحذفها ؛ سواء أأمكن النطق بها أم لا ، وهذا الذى يراه ابن الناظم خلاف المشهور ؛ إذ المشهور أن المتبادر من التضمن اللفظى هو كون التركيب مشتملا على لفظ "فِى" ؛ أى : يكون لفظها موجودا فى الكلام ؛ لا أن لفظها كان موجودا ثم حذف ؛ أما التَّضَمُّنُ المعنوى فالمراد به الإشارة إلى معنى "فِى" من غير تَضَمُّنِ لفظها ؛ أو النيابة عنها فى أداء معناها أو فى عملها ، بذلك يثبت أن الأسماء المذكورة ونحوها لا تخرج بعبارة: (**ما ضمن معنى** "فِى") ؛ وإنه يحتاج إلى الاحتراز بقيد :(**باطراد**) على هذا المذهب. [٢]

(المذهب الثانى): ذهب أصحابه إلى أن انتصاب الأسماء المذكورة ؛ ونحوها على **المفعول به حقيقة** ؛ بناء على أن عامل النصب فيها متعد بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار ؛ لأنه يتعدى بالحرف تارة وبدونه تارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما ، وهذا مذهب الأخفش [٣] ، وعزى للجرمى .[٤]

---

[١] انظر شرح الألفية ؛ لابن الناظم : ص٢٧٣ ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد عبد الحميد.

[٢] انظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٤٤٥/١ ، تحقيق/ تركى فرحان المصطفى ؛ وحاشية الصبان ١٨٦/٢ .

[٣] انظر : شرح الأشمونى فى حاشية الصبان عليه ١٨٥/٢ ؛ وهمع الهوامع ١١٣/٢ .

[٤] انظر : ارتشاف الضرب ٢٥٣/٢ ؛ وشرح الكافية ؛ للرضى ١٥/٢ ؛ وأسرار العربية : ص١٠٧ ؛ اللباب ٢٧٣/١ .

فعلى هذا المذهب لا يحتاج إلى الاحتراز بقيد :"**باطراد**" فى حد الظرف ؛ لأن الأسماء المذكورة ونحوها تخرج منه بقيد: (**ما ضمن معنى "فِى")** ؛ لكونها منصوبة بوقوع الفعل عليها ؛ لا بوقوعه فيها [١].

(**المذهب الثالث**) : يرى أصحابه أن انتصاب هذه الأسماء ونحوها على **الظرفية** تشبيها لها بالظرف المبهم ؛ وقيل إنها منتصبة على الظرفية شذوذا ، ونسب ذلك لسيبويه [٢]، وانتصابها على التشبيه بالظرف المبهم عزاه الشلوبين للجمهور. [٣]

فعلى هذا المذهب لا ينبغى أن يذكر قيد: "**باطراد**" فى عبارة الحد ؛ لأن الأسماء التى تخرج بمقتضاه داخلة فى حد الظرف ؛ إذ إنها – عند أصحابه – ظروف ؛ إما **شذوذا** ؛ وإما **حقيقة** على أنها من الظروف المبهمة تنزيلا [٤] ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هذا المذهب لسيبويه مردودة بنص كلامه ، فقد صرح بأن الأسماء المضمنة معنى "فى" بغير اطراد ليست منزلة منزلة الظرف ، وذلك حيث قال : (...**وإن شئت نصبت ، تقول:" ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ" و"مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ" (...) ، ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم:" دَخَلْتُ الْبَيْتَ" ، وإنما معناه: "دَخَلْتُ فِى الْبَيْتِ" ؛ والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب هنا بمنزلة الظرف...**)[٥]، من ذلك ندرك أن سيبويه ذهب – **فى هذه المسألة**– المذهب الأول، وهو ما عزاه له ابن مالك ، أما ما ذكر من كونه ذهب المذهب الثالث فيبدو أنه مبنى على ما فهم من قوله : (.. **وقد قال بعضهم :" ذهبت الشام" ؛ يشبه بالمبهم؛ إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ؛ لأنه ليس فى**

---

[١] انظر حاشية الصبان ١٨٦/٢ .

[٢] انظر : شرح الكافية ؛ للرضى ١٥/٢ ؛ وحاشية الشيخ يس على شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ١٢٩/٢ .

[٣] انظر شرح الأشمونى فى حاشية الصبان ١٨٥/٢ ، ١٨٦ .

[٤] انظر حاشية الصبان ١٨٦/٢ .

[٥] الكتاب ١٥٩/١ – بتصرف – تحقيق / هارون .

"ذَهَبَ" دليل على"الشَّام" وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل "ذَهَبْتُ الشَّامَ" ؛ و" دَخَلْتُ الْبَيْتَ" ...)[١] .

* يستنبط من هذه العبارة لسيبويه أن القول بانتصاب الأسماء المذكورة على الظرفية تشبيها بالمبهم قول يحكيه سيبويه عن بعض العرب ولم يقره ، وإنما قضى بكونه شاذا، ومن ثم رد ابن مالك نسبة هذا القول لسيبويه ؛ إذ قال: (.. وقد غفل عن الموضع الشلوبين ؛ فجعل أن نصب المكان المختص بـ"دَخَلَ" عند سيبويه على الظرفية، وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض ...) . [٢]

هذا.. ويستثنى من قيد :(ما ضمن معنى "فى" باطراد) أسماء مضمنة معنى "فِى" ولا يتأتى فيها الاطراد المذكور ، ومع ذلك لا تخرج من حد الظرف، وتلك الأسماء ثلاثة أنواع :

(النوع الأول) : اسم المكان المشتق من اسم الحدث الواقع فيه ، المزيد أوله ميم كـ"مَجْلِس" و"مَقَامٍ" و"مُعْتَكَف" ؛ ونحو ذلك ، فهذا النوع من الأسماء لا يكون ظرفا – قياسا- إلا إذا كان العامل فى كل اسم منها موافقا له فى الرجوع إلى أصل واحد في اللفظ والمعنى [٣] ، وذلك نحو: "جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ" و"قُمْتُ مَقَامَ عَمْرٍو" و" اعْتَكَفْتُ مُعْتَكَفَ بَكْرٍ" و"أَنَا جَالِسٌ مَجْلِسَ زَيْدٍ" و"أَنَا قَائِمٌ مَقَامَ عَمْرٍو " و"أَنَا مُعْتَكِفٌ مُعْتَكَفَ بَكْرٍ" و"أَعْجَبَنِي جُلُوسُكَ مَجْلِسَ زَيْدٍ – وَ- قِيَامُكَ مَقَامَ عَمْرٍو – وَ- اعْتِكَافُكَ مُعْتَكَفَ بَكْرٍ" ، والأصل :" فِي مَجْلِسِ زَيْدٍ" و" فِي مَقَامِ عَمْرٍو" و" فِي مُعْتَكَفِ بَكْرٍ"" ، فحذفت "فِي" وانتصب كل من: "مَجْلِس" و"مَقَام" و "مُعْتَكَف" على الظرفية ، ومنه قوله – تعالى-: "وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ" [٤]

---

[١] الكتاب ١٥٩/١ – هارون – .

[٢] شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٠١/٢ .

[٣] انظر شرح عمدة الحافظ ؛ لابن مالك ٤١٣/١ .

[٤] سورة الجن : من الآية ٩ .